



آراء سيبويه الصوتية في كتاب الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي - دراسة توثيقية ونقدية
م.م. علياء بشار جمعة
الكلية التربوية المفتوحة / مركز واسط الدراسي
alyaajumaah@uowasit.edu.iq

المُلخَص

يتناول هذا البحث دراسة توثيقية ونقدية لآراء سيبويه الصوتية كما عرضها ابن عصفور الإشبيلي في كتابه (المتع الكبير في التصريف)، ويهدف البحث إلى تحليل هذه الآراء ضمن سياقها النظري والتطبيقي، وبيان منهج سيبويه في دراسة الأصوات، وموقف ابن عصفور منها، مع تفسير الخلفيات المعرفية والمنهجية التي دفعته إلى مراجعتها أو نقدها. كما يسعى إلى تقديم قراءة مقارنة تسهم في تطوير الدراسات الصوتية العربية، وتعيد الاعتبار للمنهج النقدي في تحليل الظواهر اللغوية. اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً وصفيّاً نقديّاً، يجمع بين التوثيق التاريخي والتحليل الصوتي والموازنة المنهجية، من خلال تتبع النصوص الأصلية وتحليلها في ضوء القياس الصوتي والبنية الصرفية والسياق التداولي. وقد أظهرت الدراسة أنّ سيبويه وضع الأسس الأولى للدرس الصوتي العربي، من خلال تصنيف الأصوات إلى أصلية وفرعية، وتحديد صفاتها بناءً على المشافهة والسمع، مع اعتماد معيار الفصاحة والاستعمال القرآني والشعري، وتفسير الظواهر الصوتية وفقاً لوظائفها البنيوية. أمّا ابن عصفور، فقد تعامل مع هذه الآراء بمنهج نقدي قائم على التحليل والموازنة، إذ تبني كثيراً من تصنيفات سيبويه، لكنّه خالفه في مسائل صوتية دقيقة، أبرزها توجيه بعض الأوزان كوزن "فَيْعَل"، وتفسير الإعلال في صيغة "جاء"، وموقفه من قلب الواو همزة في "مصائب"، حيث ناقش المذاهب المختلفة ورجّح بعضها وفقاً للقياس الصوتي والسمع اللغوي. كما خالف سيبويه في تفسير العلاقة بين النون والهمزة في بناء "فعلان"، رافضاً اعتبار النون بديلاً عن الهمزة، ومؤكداً أنّ التشابه البنيوي لا يستلزم الإبدال الصوتي. وفي تصنيف الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وسّع ابن عصفور دائرتها لتشمل أصوات المدّ واللين، خلافاً لسيبويه الذي استبعدّها بسبب اتساع مخرجها. كما تناول ابن عصفور الأصوات الفرعية غير المستحسنة بتفصيل تطبيقي، وبيّن ارتباطها باللهجات غير المعيارية، في حين اكتفى سيبويه بالإشارة إليها دون تمثيل. ويخلص البحث إلى أنّ قراءة ابن عصفور لآراء سيبويه الصوتية تمثل تطوراً في المنهج الصوتي العربي، من الوصف إلى النقد، ومن التقييد إلى التفسير، وتؤكد أهمية إعادة النظر في التراث الصوتي بمنهج علمي مقارن، يسهم في بناء تصوّر أكثر دقة ومرونة للظواهر الصوتية في اللغة العربية. الكلمات المفتاحية: آراء- سيبويه- الصوت- ابن عصفور- المتع الكبير- دراسة

Sibawayh's Phonetic Opinions in Ibn 'Aṣfūr al-Ishbīlī's Book Al-Mumti' al-Kabīr fī al-Taṣrīf: A Documented and Critical Study

Assistant Lecture Alyaa Bashar Jumaah

Open College of Education – Wasit Academic Centre

Abstract

This study presents a documentary and critical examination of Sībawayh's phonetic opinions as conveyed by Ibn 'Aṣfūr al-Ishbīlī in his book (Al-Mumti' al-Kabīr fī al-Taṣrīf). The research aims to analyze these views within their theoretical and applied contexts, to clarify Sībawayh's methodology in phonetic analysis, and to explore Ibn 'Aṣfūr's position toward them, including the epistemological and methodological foundations that led him to revise or critique certain aspects. The study also seeks to offer a comparative reading that contributes to the advancement of Arabic phonetic studies and reaffirms the value of critical methodology in



analyzing linguistic phenomena. The research adopts an analytical, descriptive, and critical approach, combining historical documentation with phonetic analysis and methodological comparison. It traces original texts and examines them through the lens of phonetic reasoning, morphological structure, and contextual usage. The findings reveal that Sībawayh laid the foundational principles of Arabic phonetic theory by classifying sounds into primary and secondary categories, defining their articulatory features based on oral transmission and linguistic intuition, and establishing criteria rooted in eloquence and Qur'anic and poetic usage. Ibn 'Aṣfūr, in turn, engaged with these views through a critical lens, adopting many of Sībawayh's classifications while diverging in key phonetic issues—such as the analysis of certain morphological patterns like (fay'il), the interpretation of phonological alternation in forms like (jā'a), and the treatment of glottal substitution in (maṣā'ib). He also rejected the idea that the (nūn) in (fa'lān) is a substitute for the glottal stop in (fa'lā'), arguing that structural similarity does not necessitate phonetic replacement. In his classification of intermediate sounds between plosives and fricatives, Ibn 'Aṣfūr expanded the category to include glides and vowels, contrary to Sībawayh, who excluded them due to their broad articulatory range. Furthermore, Ibn 'Aṣfūr addressed non-standard phonetic variants in detail, linking them to non-classical dialects, while Sībawayh merely alluded to them without elaboration. The study concludes that Ibn 'Aṣfūr's reading of Sībawayh's phonetic theory represents a significant development in Arabic phonological methodology—shifting from description to critique, and from rule-based codification to interpretive analysis. It underscores the importance of re-examining classical phonetic heritage through a comparative scientific lens that fosters a more precise and flexible understanding of sound phenomena in Arabic.

Keywords: Critical Study – Phonetic Opinions – Sibawayh – Ibn Asfour – Al-Mumti' al-Kabir

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين... أما بعد:

يُعَدُّ علْمُ الأصواتِ أحدَ الركائزِ الأساسيّةِ في الدراساتِ اللغويّةِ، لما له من أثرٍ بالغٍ في فهمِ بنيةِ الكلمةِ، وتفسيرِ الظواهرِ النحويّةِ والصرفيّةِ، وتحديدِ خصائصِ النطقِ ومخارجِ الحروفِ وصفاتها. وقد شكّلَ هذا العلمُ منذ نشأته في التراثِ العربيِّ مجالاً خصباً للتأمّلِ والتحليلِ، لما له من ارتباطٍ وثيقٍ ببنيةِ اللغةِ، وأثرٍ مباشرٍ في بناءِ القاعدةِ النحويّةِ والصرفيّةِ، وفهمِ الظواهرِ اللغويّةِ على نحوٍ دقيقٍ.

وقد تميّزتِ الدراساتُ الصوتيّةُ العربيّةُ القديمةُ بعمقها المنهجيِّ، ودقّتها في الوصفِ، وثرائها في التصنيفِ، رغمَ افتقارها إلى الوسائلِ التقنيّةِ الحديثةِ التي باتت تُستخدمُ في علمِ الصوتِ المعاصرِ.

ويُعَدُّ سيبويه من أبرزِ روادِ هذا المجالِ، إذ أسّسَ في كتابه (الكتاب) منظومةً صوتيّةً متكاملةً، تناولَ فيها ترتيبَ الحروفِ بحسبِ مخارجِها، وصفاتها من حيثِ الجهرِ والهمسِ، والشدةِ والرخاوةِ، والاستعلاءِ والاستفالِ، وغيرها من الخصائصِ الصوتيّةِ التي تُسهمُ في بناءِ الكلمةِ وتحديدِ وظيفتها النحويّةِ. وقد اعتمدَ



سبويه في منهجه على المشافهة والسماع، مستنداً إلى اللغة الفصيحة كما وردت في القرآن الكريم والشعر العربي القديم، مع توظيف القياس والاستقراء في تحليل الظواهر الصوتية، مما جعل من آرائه الصوتية مرجعاً تأسيسياً في علم الصوت العربي.

وفي سياق تطوّر الفكر اللغوي، برز ابن عصفور الإشبيلي بوصفه أحد أعلام المدرسة الأندلسية، التي اتسمت بالنقد والتحليل وإعادة قراءة التراث النحوي والصوتي بمنهج أكثر عقلانية وتجريبية. وقد تناول ابن عصفور في مؤلفاته، لا سيما *الممتع الكبير في التصريف*، آراء سبويه الصوتية بالعرض والنقد، مستنداً إلى معطيات لغوية أوسع، وظواهر لهجية أكثر تنوعاً، ومقارنات دقيقة بين المدارس النحوية المختلفة. ولم يكن ابن عصفور مجرد شارح أو ناقل، بل كان ناقدًا منهجيًا، أعاد بناء التصورات الصوتية في ضوء فهمه العميق لطبيعة اللغة وتطورها، مما أضفى على آرائه طابعاً تجديدياً يثري الفكر الصوتي العربي.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على التفاعل العلمي بين سبويه وابن عصفور في مجال الصوتيات، من خلال تحليل منهجي مقارن لأبرز القضايا الصوتية التي تناولها الطرفان، مثل ترتيب المخارج، وتصنيف الصفات الصوتية، وظواهر الإعلال والإبدال، والأصوات الفرعية، وتوجيه الأوزان الصرفية. كما تُبرز الدراسة الفروق المنهجية بين الرؤية التأسيسية لدى سبويه، والرؤية النقدية التحليلية لدى ابن عصفور، مما يسهم في فهم تطوّر الفكر الصوتي العربي من التأسيس إلى التجديد، ومن الوصف إلى النقد.

ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

١. تحليل آراء سبويه الصوتية كما وردت في الكتاب، وتحديد منهجه في دراسة الأصوات.
٢. عرض موقف ابن عصفور من هذه الآراء، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما.
٣. تفسير الخلفيات المنهجية والمعرفية التي دفعت ابن عصفور إلى نقد بعض آراء سبويه.
٤. إبراز أثر البيئة اللغوية واللهجية في تشكيل التصورات الصوتية لدى كلّ منهما.
٥. تقديم قراءة علمية مقارنة تسهم في إثراء الدراسات الصوتية العربية، وتُعيد الاعتبار للمنهج النقدي في التراث اللغوي.

وتعتمد هذه الدراسة على منهج تحليلي وصفي نقدي، يجمع بين التوثيق التاريخي، والتحليل الصوتي، والموازنة المنهجية، في سبيل تقديم رؤية علمية دقيقة وشاملة لآراء سبويه الصوتية كما عرضها ابن عصفور، ضمن سياق تطوّر الفكر اللغوي العربي.

أولاً: الآراء الصوتية التي اتفق فيها ابن عصفور مع سبويه، وخالف فيها اللغويين:

1- ترتيب مخارج الأصوات العربية وعددها :

يتفق ابن عصفور مع سبويه في تسميت المخارج، والأصوات التي تصدر عنها، يقول ابن عصفور: "فأقصاها مخرجاً الهمزة والألف والهاء، هكذا هي هذه الثلاثة عند سبويه"¹. ويختلف مع أبي الحسن الأخفش في تقديم الهمزة على الألف والهاء، ويستدل على فساد مذهبه وصحة ما ذهب إليه سبويه بدليل تفسيري، يقول: "وزعم أبو الحسن أن الهمزة أولاً، وأنّ الهاء والألف بعدها، وليست واحدة عنده أسبق من الأخرى. ويدل على فساد مذهبه، وصحة ما ذهب إليه سبويه، أنّه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب

¹ (المتع في التصريف: 424).



الحروف إليها، فقلبت همزة نحو «رسالة ورسائل». فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة².

فالأخفش كان يرى أن الهمزة أولاً، وأن الألف والهاء في رتبة واحدة، وهذا يخالف ترتيب سيبويه، إذ عنده الألف بين الهمزة والهاء، فعنده «الهمزة أقصى الحلق وأشدُّ سُفُولاً، وكذلك الهاء، لأنه ليس في السِّتَّةِ الأحرف أقرب إلى الهمزة منها، وإنما الألف بينهما»³، ويفسر ابن عصفور صحة مذهب سيبويه، بقلب الألف في «رسالة» إلى همزة فتصبح «رسائل»، ويرى أن أساس هذا القلب القرب بين مخرجي الألف والهمزة، ولو كانت الهاء هي الأقرب إلى الألف من الهمزة لقلبت الألف إلى هاء، فابن عصفور يرى أن سيبويه يُرتب الأصوات في مخرجها حسب وظائفها التي تقوم بها وما ينتج عنها من تغيرات في بنية الكلمة. وقد عرض ابن عصفور مخارج الأصوات (المتع) على النحو التالي⁴:

- ١- أقصى الحلق: الهمزة، الألف، الهاء
- ٢- وسط الحلق: العين، الحاء
- ٣- أدنى الحلق إلى اللسان: الغين، الخاء
- ٤- من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى: القاف
- ٥- من أسفل موضع القاف من اللسان ومما يليه من الحنك الأعلى: الكاف
- ٦- من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى: الجيم، الشين، الياء
- ٧- من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس: الصاد (يمكن التكلف من الجانب الأيمن أو الأيسر)
- ٨- من أول حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى: اللام
- ٩- من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا: النون
- ١٠- من مخرج النون، لكنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام: الراء
- ١١- من بين طرف اللسان وأصول الثنايا: الطاء، الدال، التاء
- ١٢- من بين طرف اللسان وما فوق الثنايا: الصاد، الزاي، السين
- ١٣- من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا: الظاء، الثاء، الذال
- ١٤- من باطن الشفة وأطراف الثنايا العليا: الفاء
- ١٥- من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا: الظاء، الثاء، الذال
- ١٦- من الخياشيم: النون الخفيفة.

ومما يلاحظ هنا أن ابن عصفور خالف سيبويه؛ إذ قدّم بعض الأصوات التي من مخرج واحد على بعضها، ومن الأصوات التي قدّمها ابن عصفور صوت (التاء)، يقول ابن عصفور: «ومن بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج: الطاء والتاء والذال»⁵، أما سيبويه فيقول: «ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج: الظاء، الذال، التاء»⁶. وهذا خلاف غير جوهري؛ إذ لا يترتب عليه فروقات في المسائل الصوتية كالإدغام والإبدال وغيرها، ويبدو اتفاق ابن عصفور مع سيبويه واضحاً جلياً في عرض المصطلحات الصوتية الخاصة بالأصوات، فقد ذكر مصطلحات سيبويه كما وردت في الكتاب من غير زيادة ولا نقصان، يقول ابن عصفور «وهي ستة عشر وثلاثة عشر لمنطقة الفم مخرجاً»⁷، وهو بقوله هذا يتفق مع سيبويه، جاء في الكتاب: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً»⁸، فهي عنده ستة عشر مخرجاً، ثلاثة منها لمنطقة

² (المتع في التصريف: 424-425.

³ (الكتاب: 253/2.

⁴ (المتع في التصريف: 424-425.

⁵ (المتع في التصريف: 425.

⁶ (الكتاب: 4/.

⁷ (المتع الكبير في التصريف: 424.



الحَلَقِ الواسعة الأكثر اتساعاً، ويختلف ابنُ عصفورٍ في ذلك مع الخليل في عددٍ مخرج الحروف؛ فعددُ المَخارجِ عندهُ سبعةٌ عشرَ مَخْرَجًا، بإضافةٍ مَخْرَجٍ جديدٍ وهو (الجَوَف)، يقولُ الخليلُ "في العربيةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا، منها خمسةٌ وعشرونَ حرفًا صحاحًا، لها أحيانًا ومدارجُ، وأربعةٌ أحرفٍ جوفٌ، وهي الواوُ والياءُ، والألفُ اللَّيْنَةُ، والهمزةُ، وسُمِّيَتْ جوفًا؛ لأنَّها تخرجُ من الجوفِ، فلا تقعُ في مدرجةٍ من مدارجِ اللسانِ، ولا من مدارجِ الحلقِ، ولا من مدارجِ اللِّهَاءِ، إنَّما هي هاويةٌ في الهواءِ، فلم يكن لها حيزٌ تُنسَبُ إليه إلا الجَوَفُ"⁹، والخلافُ بين سيبويه والخليل يدور حولَ مخرجِ الأصواتِ الهوائيةِ أو الجوفيةِ أو ما تُسمَّى بأصواتِ المدِّ واللَّينِ، وهي: الألفُ، والواوُ الساكنةُ المضموم ما قبلها، والياءُ الساكنةُ المكسور ما قبلها؛ فالخليل يرى أنَّ لها مَخْرَجًا مستقلًّا وهو الجَوَف، وبذلك يكون عددُ مَخارجِ الأصواتِ عندهُ سبعةٌ عشرَ مَخْرَجًا، وبالمقارنة بينَ عملِ سيبويه وعملِ الخليل من حيثِ عددُ المَخارجِ، نلاحظ ما يأتي:

1- أنَّ الخليل كان أكثرَ دقَّةً من سيبويه؛ بإضافةِ مَخْرَجِ الجَوَف، والجَوَف هو "الخلاءُ الداخلُ في الفمِ والحلقِ"¹⁰، وأدرج فيه الخليل مخرجِ الصَّوائتِ، ولم يسمح باختلاطها مع الصَّوائتِ، وهذا الخطأ الذي وقع فيه سيبويه؛ إذ خلطَ مَخارجِ الصَّوائتِ مع الصَّوائتِ؛ بقوله: "فالحَلَقُ مِنْهَا ثَلَاثَةُ مَخارجٍ، فأقصاها مَخْرَجًا: الهمزةُ، والهاءُ، والألفُ"¹¹؛ فخلط مخرج الألف -الحركة الطويلة- مع مخرج الهمزة والهاء.

2- إنَّ الهَيَّةَ التي وقع فيها الخليل بإدراجهِ للهمزة في مَخْرَجِ الجَوَف، يأتي من تسفُّلها الشَّدِيد، وهذا ما يراه سيبويه بقوله: "الهمزةُ أَقْصَى الحُرُوفِ وأشدُّها سُفُولًا"، فلا شكَّ أنَّ الهمزةَ متميِّزةٌ عندَ الخليلِ من أصواتِ المدِّ، فنراه يصفُها في موضعٍ آخرَ بقوله: "وأما الهمزةُ فَمَخْرَجُها مِنْ أَقْصَى الحَلَقِ مَهْثُوتَةٌ مَضْعُوطَةٌ"¹²، ويبدو لنا أنَّ اتفاقَ ابنِ عصفورٍ مع سيبويه في عددِ المَخارجِ لم يأتِ من تفسيرٍ دقيقٍ، وإنَّما أساسُهُ التَّقْلِيدُ والمحاكاةُ، لا سِيَّما وأنَّ مذهبَ سيبويه هو مذهبُ جُمهورِ اللغويين؛ "فأكثرُ اللغويين يقولون: إنَّ للحُرُوفِ سِتَّةَ عَشَرَ مَخْرَجًا، للحَلَقِ مِنْهَا ثَلَاثَةُ مَخارجٍ، وللَفَمِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ مَخْرَجًا"¹³، أمَّا في تسمية المَخارجِ والأصواتِ التي تُصدَّرُ عنها فكان سيبويه أكثرَ دقَّةً، وقد بذلَ جُهدًا طَيِّبًا في ذلك.

3 - في توجيه وزن فيعل :

ذكرَ ابنُ عصفورٍ في بابِ المَعْتَلِّ العَيْنِ: "ومن ذلكَ (فَيَعْل) نحو سَيِّدٍ، ومَيِّتٍ، وَلَيِّنٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، أَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ. فَمِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ: لَيِّنٌ، وَمِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ: سَيِّدٌ، وَمَيِّتٌ".¹⁴

نصُّ القاعدة هنا: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، وسقط الأولى بالسكون، أَيْتُهُمَا كَانَتْ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتِ فِي الْيَاءِ، ولا خلاف في ذلكَ عندهم. وأصلُ الخِلافِ في توجيهِ وزنِ (فَيَعْل) من ذواتِ الواوِ، فقد اختلفَ فيه اللغويونَ على ثلاثةِ مذاهبٍ ذكرَها ابنُ عصفورٍ في (الممتع):.

المذهب الأول: مذهب البغداديين¹⁵، فعندهم سَيِّدٌ ومَيِّتٌ في الأصل على وزن (فَيَعْل) بفتح العين؛

⁸ (الكتاب: 233/2)

⁹ (العين: 57/1).

¹⁰ (حق التلاوة: 196).

¹¹ (الكتاب:)

¹² (العين)

¹³ (الرعاية: 217).

¹⁴ (الممتع في التصريف: 321).



سَيِّد = سَيُّود، وَمَيِّت = مَيُّوت.

وحجَّتهم في ذلك أنَّه لا يوجد (فَعِل) في الصحيح مكسور العين بل مفتوحها، نحو صَيَّرَفَ وصَيَّقَلَ، وكُسِرَتْ عَيْنُهُ شذوذاً في الصحيح لِجَمَلٍ عليه المعتلُّ، كما قالوا في النَّسَبِ إلى بَصْرَةَ: "بَصْرِيٌّ" بكسر الباء، ويصف ابنُ عصفورٍ مذهبهم هذا بالفاسد لسببين¹⁶:

1- إنَّهم لو أرادوا "فَعِل" بالفتح، لقالوا: "سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ" بالفتح أيضاً.

2- إنَّ المعتلَّ ينفردُ في اللُّغة ببناءٍ لا يوجدُ في الصحيح، فالعربُ تجمعُ "قَرِيَّةً" مفتوحة الفاء على "قُرى" مضمومة الفاء، ولا يُجمع "فَعْلٌ" من الصحيح على "فَعْلٍ" بضمِّ الفاء، وكذلك "قَاضٍ" و "غازٍ" تُجمعُ على "قُضاةٍ" و "غُزاةٍ"، والصحيحُ فيها لا يُجمعُ إلَّا بفتحِ الفاء؛ وإنَّما فعلوا ذلك لا عِتِلَالِ هذه الصَّيَغ.

- المذهب الثاني: مذهب الفراء¹⁷، يذهبُ إلى أنَّ وزنَ "سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ" في الأصلِ على وزنِ (فَعِيل)، نحو "سَوِيدٍ" و"مَوِيَّتٍ"، ثُمَّ قُلِبَ، فتقدَّمتِ الياءُ على العينِ فأصبح "سَيُّودٌ"، وحُجَّتُهُ فيما ذهبَ إليه أنَّه لا يوجدُ في الصحيح (فَعِيل) بكسرِ العين.

ويصف ابنُ عصفورٍ هذا المذهب أيضاً بالفساد، ويستدلُّ على ذلك بسببين¹⁸:

1- لأنَّ القَلْبَ ليسَ بِقِيَّاسٍ، ولو كانَ الأمرُ كذلكَ لَسَمِعَ "سَوِيدٌ" و"مَوِيَّتٌ".

2- ليسَ في كلامِ العربِ على وَزْنِ (فَعِيل) ممَّا عَيْنُهُ ياءٌ ولا مُمَّةٌ حَرَفٌ صحيحٌ، فإذا حَمَلَ بَيِّنًا وَلَيِّنًا على أنَّ الأصلَ فيهما "لَيِّنٌ" و"بَيِّنٌ" فقد ادَّعى شيئاً لا يوجدُ في كلامِ العرب.

المذهب الثالث: مذهب سيبويه، والذي أشارَ إليه ابنُ عصفورٍ بقوله: "فينبغي أن يُبقَى في سَيِّدٍ وبابه على الظاهر من أنَّه (فَعِيل)"¹⁹

ويفسِّرُ ذلكَ سيبويه في "بابِ ما تُقَلَّبُ الواوُ فيه ياءٌ إذا كانتُ مُتَحَرِّكَةً والياءُ قبلُها ساكنةٌ أو كانتُ ساكنةً والياءُ بعدها مُتَحَرِّكَةً"، بقوله: "لأنَّ الياءَ والواوَ بِمَنْزِلَةِ التي تَدَانَتْ مَخارجُها لكثرةِ استعمالِهِم إِيَّاهُمَا، وممرُّهُما على ألسنتِهِم، فلمَّا كانتِ الواوُ ليسَ بينها وبينَ الياءِ حاجزٌ بعدَ الياءِ ولا قبلُها، كانَ العملُ من وجهٍ واحدٍ ورفعَ اللِّسانِ من موضعٍ واحدٍ أخَفَّ عليهم، وكانتِ الياءُ الغالبةُ في القلبِ لا الواوُ؛ لأنَّها أخَفُّ عليهم لِشَبْهِها بالألفِ، وذلكَ قَوْلُكَ في (فَعِيل): "سَيِّدٌ" و"صَيِّبٌ"، وأصلُها "سَيُّودٌ" و"صَيُّوبٌ"²⁰.

وبالرجوع إلى وزنِ "سَيِّدٍ"، وكتابتِهِ صوتيًّا حَسَبَ تفسيرِ سيبويه:

سَيِّد = سَيُّود = س - ي / و - د = س - ي / ي - د = سَيِّد

نجدُ أنَّ (الواو) واقعةٌ بينَ الياءِ والكسرة، وهذا يُسَبِّبُ ثَقَلًا صوتيًّا، وغايةُ سيبويه طَلَبُ الخِفَّةِ، وهذه الخِفَّةُ تتحقَّقُ من وجهين: الأوَّل، قلبُ الواوِ إلى جنسِ الياءِ، وحَصْرُ القلبِ إلى الياءِ، تقدَّمتُ أو تأخَّرتُ، وذلكَ لِخِفَّةِ

¹⁵ (ينظر : الممتع في التصريف: 321.

¹⁶ (ينظر : الممتع في التصريف: 321- 322.

¹⁷ (ينظر: الممتع في التصريف: 322.

¹⁸ (ينظر : الممتع في التصريف: 322.

¹⁹ الممتع في التصريف: 322.

²⁰ (الكتاب: 365/4.



الياء مُقارَنَةً بالواو، فهي كالألف في الخَفَّة، ثم إدغامُ الياء في الياء، فوجود ياءَيْن ساكنٍ ومتحرِّكٍ، فالإدغام واجبٌ، لا محالٌ منه²¹.

4 في توجيه كلمة جاء: يقول ابن عصفور: "إذا أردت اسمَ الفاعل من جاءٍ" اجتمع لك همزتان: الهمزة التي هي لامٌ والهمزة المُبدَّلة من العين، فتبدَّل من الهمزة الثانية ياءً، لانكسار ما قبلها. هذا مذهب سيبويه. ومذهب الخليل أنهم قلبوا اللام في موضع العين، فلم تلتقِ همزتان²² فأصل جائياً في مذهب الخليل:

جائِيَّ ← جائِيَّ ← جائِيَّ

فجائِيَّ على وزن فاعِلٍ، ثم تتقدَّم اللام وهي الهمزة على العين وهي الياء، فتصيرُ (جائِي) على وزن (فالع)، ثم تحذف الياء، فتصيرُ الصيغة (جاء) ووزنها (قال)²³

أما في مذهب سيبويه

جائِيَّ ← جائِيَّ ← جائِيَّ ← جاء.

فجائِيَّ على وزن فاعِلٍ؛ فتقلبُ الياء إلى همزة؛ لوقوعها عيئاً لاسمِ الفاعل، فتصيرُ جائِيَّ، ولتقلُّ اجتماع همزتين ثقلُ الهمزة الثانية إلى ياءٍ؛ لوقوعها بعد همزة مكسورة، فتصيرُ جائِيَّ، ثم يُعلَّ إعلالٌ قاضٍ (بحذف الياء) المنقلبة من الهمزة؛ لالتقاء الساكنين في حالي الرفع والجر، وتظهر (الياء) مفتوحة في حالة النصب، فيصيرُ (جاء) ووزنه (فاع).²⁴

وأصل الخلاف بينها يدور حول فرضية القلب المكاني التي قدرها الخليل، يقول ابن عصفور: "فإن قيل: وما الذي حمل الخليل على ادعاء القلب؟ فالجواب أن الذي حمّله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه؛ ألا ترى أن جائياً في مذهب سيبويه أصله "جائِيَّ"، فقلب فصار "جائِيَّ" ثم "جاء"؟ فمذهب سيبويه فيه زيادٌ [عمل] على مذهب الخليل. فلذلك تكلف القلب، إذ كانوا يقلّبون فيما لا يؤدي فيه عدم القلب إلى اجتماع همزتين، نحو قولهم: شاكٍ ولاث. والأصل فيهما: شائكٌ ولاث²⁵. فالذي دفع الخليل إلى تقدير هذا القلب، حسبما أورده ابن عصفور، سببين:

1- إن الأخذ بفرضية القلب المكاني في (جاء) يجنب الكلمة إعلالين، وهما قلبُ الياء همزةً، وقلبُ الهمزة ياءً، وهذا ما تحقق عند سيبويه، أما عند الخليل فينحصر الإعلال في قلب الياء همزةً فقط.

2- وقوع القلب المكاني في كلماتٍ فيما لو تُرك فيها لم يجتمع إعلالان، ومثل ذلك شاكٍ ولاث، وهذا يستدعي وقوعها في (جاء) فهو أولى؛ لاجتماع إعلالين.

فعلى رأيهم لأصل فيهما:

شائك ← شاكِيَّ ← شاكِيَّ ← شاكٍ.
لاث ← لاثِيَّ ← لاثِيَّ ← لاث.

ويوازن ابن عصفور بين المذهبين، بقوله: "أن من العرب من يقول: شاكٌ ولاث، فيحذف العين من شائك ولاث. ومنهم من يقول: شاكٍ ولاث، كما تقدّم، فيقلب. والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف، وكلهم يقول: شائكٌ لاث. فلما وجدنا العرب كلّها تقول: جاء، ولا تحذف، علمنا أنه في لغة الحاذقين على أصله. إذ

²¹ ينظر: دليل القاعدة الصوتية في كتاب سيبويه في ضوء المنهج الوصفي التحليلي: 141.

²² (المتع في التصريف: 326-327، وينظر: الكتاب: 377/4-378.

²³ ينظر: المقتضب 115/1، والمنصف 52/2، والإنصاف 665/2، وشرح الكتاب (للسيرافي) 289/4.

²⁴ ينظر: الكتاب 376/4، والمقتضب 115/1، وشرح المفصل 78/10، وارتشاف الضرب 335/1.

²⁵ (المتع في التصريف: 327.



ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأمّا في لغة القاليين في: شاكٍ ولاثٍ فيحتمل أن يكون مقلوبًا، ويحتمل أن يكون باقياً على أصله. فقد حصل إذا ما ذهب إليه سيبويه سماعاً. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل²⁶

ويبدو من قوله ترجيح مذهب سيبويه على مذهب الخليل، ويستدلّ هو على هذا الترجيح، بما يأتي :
1- الدليل السماعي المنقول عن العرب، بحذف الهمزة في لاثٍ وشاكٍ، فيقولون فيهما: لاثٌ وشاكٌ، فليس من لغتهم القلب، وهذا دليل على أن قول هؤلاء جاء في جايي هو من باب الإعلال وليس القلب المكاني، ويأخذ هذا الدليل قوته وأهميته في الاستدلال كونه منقولاً عن أكثر العرب، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "وأكثر العرب يقولون: لاثٌ وشاكٌ سلاحه. فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في جئت حين قالوا فاعلٌ، لأن من شأنهم الحذف لا القلب، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان. فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين"²⁷ فيرى ابن عصفور، مع إقراره بوجاهة منهج الخليل في التعليل الصوتي، أن مذهب سيبويه أولى بالاعتبار، وذلك لاعتماده على السماع اللغوي الموثوق، أي ما ثبت عن العرب في استعمالهم الفعلي. ويُرجّح هذا السماع مذهب سيبويه من حيث مطابقته للمنقول، رغم ما يتسم به من تعقيد في خطواته التحليلية مقارنةً بمنهج الخليل²⁸.

2- يفتدّ ابن عصفور استدلال الخليل على حصول القلب في جاء لحصوله في شاكٍ ولاثٍ بقوله: إن القلب في لاثٍ وشاكٍ "قلب توسعاً، من غير ضرورة تدعو إليه، لكنه لم يطرد عليه فيقاس. وذلك نحو قولهم: لاثٍ وشاكٍ - والأصل: شائكٌ ولاثٌ؛ لأنّ لاثاً من: لاث يُلوث، وشائكٌ مأخوذٌ من شوكة السلاح"²⁹.
وترى الباحثة أن الافتراض الذي استدلل به الخليل على القلب المكاني، دون أن يسند هذا الافتراض بأدلة أخرى، لم يحقق لهذا القلب شرعية لغوية، فهو احتمالٌ وليس بدليل يستدل به على إثبات قاعدة صوتية.

4- في أصل أشياء:

يقول ابن عصفور "ومن ذلك (أشياء)، فمذهب سيبويه والخليل أنها (لُفَعَاء) مقلوبة من (فَعَلَاء)، والأصل (شَيْئَاء) من لفظ (شيء) وهو اسم جمع كَقَصَبَاء، وطَرَفَاء، ومذهب الكسائي أنها (أَفْعَال) جمع (شيء). ومذهب الفراء والأخفش أنها (أَفْعَلَاء)، والأصل (أَشْيَاء)، فَحُذِفَتِ الهمزة التي هي لامٌ وانفتحت الياء لأجل الألف"³⁰.

اختلف اللغويون في أصل (أشياء)، وأنّ أساس هذا الخلاف يدور حول علة منعها من الصرف، فقد وردت في القرآن الكريم، ممنوعة من الصرف، في قوله تعالى: "لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ"³¹، ولهم في أصلها ثلاثة مذاهب³²:

المذهب الأول: الخليل وسيبويه، جاء في كتاب سيبويه: "وكان أصل أشياء (شيئاء)، فكَرِهوا منها مع الهمزة مثل ما كُرِهَ مِنَ الواو"³³، فأصل (أشياء) عندهما (شيئاء) على وزن (فَعَلَاء)، ولكراهية اجتماع همزتين بينهما حاجزٌ غير حصين - أي الألف - مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فانقلبت الهمزة الأولى إلى أول الكلمة

²⁶ (الممتع في التصريف: 228).

²⁷ (الكتاب: 378/4).

²⁸ (ينظر: القياس وتطوره وخصائصه من خلال كتابي المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني وكتاب الممتع لابن عصفور، بحث، عادل فرمان امه خان، أ.د. عدنان عبد الرحمن حمودي الدوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (9) 26 (2019): 128.

²⁹ (الممتع في التصريف: 391).

³⁰ (الممتع في التصريف: 329).

³¹ المائدة

³² (ينظر الممتع في التصريف: 329-330).

³³ (الكتاب: 380/4).



فصارت (أشياء) على وزن (أفعاء)، ولذلك لم ينصرف. والذي يكون حدثاً في رأيهما هو قلب مكانتي، والقلب كثير في كلامهم.³⁴

المذهب الثاني: مذهب الكسائي، أن (أشياء) وزنها (أفعال)، ومفردُها (شيء)، ولا يوجد قلب فيها وهذا الرأي مرفوض عند ابن عصفور، لأسباب، وهي:³⁵
1- إنها ممنوعة من الصرف، فلو كانت على وزن *أفعال* لصرفت كأبيات وأجمال.
1- إن حجة الكسائي في منعها من الصرف وهي على وزن (*أفعال) حملاً إياها على (صحراء) و(حمرأة)؛ لأنها تجمع على (أشياء) ، (كصحراوات) و(حمرآوات)، وهذا قياس باطل؛ لأن (أفعال) لا يُجمع بالألف والتاء.
2- إن جمع (أشياء) على (أشياء) دليلاً على صحة مذهب سيبويه؛ لأن (فَعْلَاء) يجمع بالألف والتاء، وهذا دليل على فساد مذهب الكسائي.

المذهب الثالث: الفراء والأخفش: اتفقا على أن أصل أشياء هو (أشياء) ووزنها (أفعلاء)، فحذفت الهمزة التي هي لامٌ وانفتحت الياء لمناسبة الألف، ولكنهما اختلفا في أصل (شيء)؛ فمذهب الأخفش أنه (فعل) ك (يبت)، ويرى الفراء أن أصله (شيء) على وزن (فيعل) فخفف فأصبح (شيء) على وزن (فيعل)، حاملاً إياه على (هين) و(ميت).³⁶
ويرى ابن عصفور أن هذا المذهب باختلافاته فاسدٌ وغير مقبول، مستنداً بما يأتي:³⁷

- 1- إن (شيء) لو كان في أصل وضعه (شيء) لاستعمل العرب الأصل في موضع من المواضع، قياساً على ما حمل عليه ك سيد وكميت وهين وأمثالهم فقد جاء استعمالهم بالتشديد والتخفيف، ولكن (شيء) لم يستعمل في لغة العرب إلا مخففاً.
- 2- قالت العرب (أشياء) في تصغير (أشياء)؛ وهذا دليل على أن وزنه (فَعْلَاء) ولو كان (أفعلاء) لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموع الكثرة لا تُصغر على لفظها.
- 3- إن جمع شيء (فعل) حسب مذهب الأخفش أو شيء (فيعل) حسب مذهب الفراء على (أشياء) بوزن (أفعلاء) حملاً إياهما على (سمحا - سمحاء) و (هين - أهواء) على التوالي، لا يُقاس عليه كون هذين الجمعين من الجموع الشاذة، والشاذ لا يُقاس عليه مثله، فكيف يُقاس عليه نظيره.
- 4- إن إعلال الحذف الذي وقع في (أشياء) بحذف لامها حسب مذهب الأخفش والفراء، إعلالٌ وقع على غير القياس، وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله: "إن حذف الهمزة في (أشياء) أذن على غير القياس"³⁸، فهو شاذٌ ولا يُعتد به؛ إذ لا يوجد في الكلمة سياقٌ صوتي يدعو إليه كنفل النطق وغيره، لا سيما أن (أشياء) هي اسم، والإعلال بالحذف قلما يقع في الأسماء، فالقول في الحذف غير متحقق، فثبت بذلك أن الأحسن هو مذهب سيبويه، إذ ليس في مذهبه غير القلب، والقلب المكانتي كثير في كلامهم.
- 5- (أشأوى) جمع (أشياء)

جاء في "المتع": "ومن ذلك (أشأوى) في معنى (أشياء). حكى من كلامهم: إن لك عني لأشأوى"³⁹.

³⁴ ينظر: المتع في التصريف: 329. المقتضب: 30/1، وينظر: شرح الشافية للرضي: 29/1.

³⁵ المتع في التصريف: 329.

³⁶ ينظر: معاني القرآن، للفراء: 321/3، وينظر: المتع: 329، الأنصاف في مسائل الخلاف: 670/2.

³⁷ ينظر: المتع: 329-330.

³⁸ شرح الشافية للرضي: 30/1.

³⁹ المتع في التصريف: 331.



أصل المسألة هنا هو الخلاف حول جمع (أشياء)، و(أشياء) هي اسم جمع كـ(قصباء) و(طرفاء)، وقد تحدثت في الصفحات السابقة عن أصلها واختلاف اللغويين في ذلك بما عرضه ابن عصفور في "المتع"، وهنا نتحدث عن جمعها، وقد اختلف اللغويون في ذلك على ثلاثة مذاهب⁴⁰:

1- مذهب المازني: أنها جمع (أشياء)، وكان الأصل فيها أن يقال (أشياء)، فأبدلت الياء واواً شذوذاً، ويرى ابن عصفور أن الكلمة على هذا المذهب يُصيهاً إعلاناً: وهما قلب اللام إلى أول الكلمة، وقلب الياء واواً، وهذا ما أشار إليه المازني، بقوله: "فجعل الهمزة - في (أشياء) - التي هي لامٌ أولاً، فقال: (أشياء) كأنها (لفعاء)، ثم جمع فقال: (أشأوى)، مثل: (صحارى)، فأبدلت الياء واواً، كما قالوا: (جَبَيْتُ الخراجَ جِباوةً)، وهذا شاذٌ"⁴¹.

2- مذهب سيبويه: جاء في "الكتاب": "وكذلك (أشأوى)، كَأَنَّكَ جمعتَ عليها (إشأوةً)"، وجاء في المتع للتصريف: "مذهب سيبويه أنها جمع (إشأوةً)، وإن لم يُنطقَ بها. وتكون (إشأوةً) المتوهمُ كأنها في الأصل (شِياءةً)، فقلبت اللام إلى أول الكلمة، وأخرت العين إلى موضع اللام، وأبدلت الياء واواً. فلما جمعوا فعَلُوا به ما يفعلُ بـ(علاوةً)، وسُيُذكرُ ذلك في المعنَى اللّام، فقالوا: (أشأوى)، كما قالوا: (علاوى)"⁽⁴²⁾.

يُفهم من النصين السابقين، أن سيبويه يستدلُّ بالافتراض لتتبع التطور الصوتي لكلمة (أشأوى)، وتفسير التغيرات الصوتية التي حصلت فيها؛ لمعرفة معناها. فيعتبر (أشأوى) هو جمع لكلمة (إشأوةً)، و(إشأوةً) هنا أصلٌ مُفترضٌ لم يُنطق به، ولم تستعمله العرب، فيفترض أن (إشأوةً) لم تُستخدم في النطق، ولكنها كانت موجودة في ذهن.

ويعتبر هذا نوعاً من الاشتقاق المتوهم، حيث يتم افتراض كلمة بناءً على قواعد لغوية معينة، ويتوغل سيبويه في افتراضه؛ فيرى أن (إشأوةً) قد تكون متأصلة من (شِياءةً)، حيث تم نقل اللام (ل) إلى بداية الكلمة، وأبدلت الياء (ي) إلى واوٍ، وهذا يشير إلى عملية صوتية معقدة تحدث في اللغة.

شِياءةً ← إشأوةً ← إشايةً ← أشأوى

ولم يتوقف سيبويه عند الافتراض لتأصيل مذهبه، بل انتقل إلى القياس، مُستدلاً به على أن (أشأوى) جمعٌ لـ(إشأوةً)، وذلك بحمل (إشأوةً) على (علاوةً)، وبما أن (علاوةً) تُجمع على (علاوى)، فذلك (إشأوةً) تُجمع على (أشأوى). يُفهم من النصين السابقين، أن سيبويه يستدلُّ بالافتراض لتتبع التطور الصوتي لكلمة (أشأوى)، وتفسير التغيرات الصوتية التي حصلت فيها؛ لمعرفة معناها. فيعتبر (أشأوى) هو جمع لكلمة (إشأوةً)، وأشأوةً هنا أصلٌ مُفترض فلم يُنطق به، ولم تستعمله العرب؛ فيفترض أن (إشأوةً) لم تُستخدم في النطق، ولكنها كانت موجودة في ذهن. يُعتبر هذا نوعاً من الاشتقاق المتوهم حيث يتم افتراض كلمة بناءً على قواعد لغوية معينة، ويتوغل سيبويه في افتراضه؛ فيرى أن (إشأوةً) قد تكون متأصلة من (شِياءةً)، حيث تم نقل اللام (ل) إلى بداية الكلمة وأبدلت الياء (ي) إلى واوٍ، وهذا يشير إلى عملية صوتية معقدة تحدث في اللغة.

شِياءةً = إشأوةً = إشايةً = أشأوى

المذهب الثالث: نقل ابن عصفور هذا المذهب عن بعض النحويين، ويرى أصحاب هذا المذهب أن (أشأوى) لا يوجد فيها قلبٌ مكانيٌّ، ولا مُعلَّةٌ بقلبِ يائها واواً؛ لأنها من مادة

(أ ش و)، فتكون على هذا موافقةً لـ(أشياء) في المعنى، ومخالفةً لها في الأصل⁽⁴³⁾.

⁴⁰ ينظر: المتع في التصريف: 331.

⁴¹ المنصف 94/2.

⁴² المتع في التصريف: 331.

⁴³ ينظر: المتع في التصريف: 331-332.



ورجّح ابن جنّي مذهب المازنيّ، فيرى أنّ (أشأوى) هو جمع (أشياء)، وأصله (أشأيا)، ويرى ابن جنّي هذا التفسير يعدّ أقرب إلى المنطقي اللغويّ، حيث إنّ الجمع يأتي بشكل طبيعيّ من المفرد، ممّا يُعطيه ميزة الثّماسك، مُستدلاً بأمثلة من اللغة العربيّة حيث يتمّ قلب الياء واواً، مثل: (جَبَيْتُ الْخِرَاجَ جَبَاوَةً)، و(رَجَاءُ بَنٍ حَيَوَةٌ)، هذه الأمثلة تدعم فكرة أنّ تحويل الياء إلى واوٍ يمكن أن يكون شائعاً في بعض الألفاظ⁴⁴.

كما رجّح الرّضيّ مذهب المازنيّ، لأنّه يعتبر أنّه أقرب طريقاً من مذهب سيبويه، حيث إن استنتاج المازنيّ أكثر وضوحاً، ويعتمد على نمط متعارف عليه في اللغة⁴⁵.

وقد احتجّ ابن عصفور لمذهب سيبويه، مستدلاً بما يأتي⁴⁶:

1- سيبويه اعتبر أنّ الشّدوذ يكون في المفرد المتوهم (مثل "إشأوة") أولى من الشّدوذ في الجمع، وبما أنّ "إشأوة" لم تُنطق، فإنّ اعتبارها كلمة موجودة في الذّهن يُعطي مجالاً لتطبيق القياس عليها، وهذا يُشير إلى أنّ اللغة العربيّة تُتيح التّعامل مع الأصول غير المنطوقة كجزء من نظامها.

2- استند سيبويه إلى أنّ "أشأوى" تُجمع على وزنٍ مشابهٍ لكلمة "علاوة"، حيث إنّ الجمع يُشتقّ من الأوزان المعروفة مثل "فعالة". هذا النوع من القياس يُظهر أنّ هناك قواعد صارمة تُحكم اللغة، ممّا يعزّز الفكرة أنّ كلّ كلمة يمكن أن تُشتقّ وفق أنماطٍ معيّنة.

3- أشار سيبويه إلى أنّ العرب التزموا الفتح في جمع "أشأوى" (فقالوا: "أشأوى"، ولم يقولوا: "أشأوي")، وهو ما يُظهر أنّها ليست جمعاً لكلمة "أشياء". هذا الالتزام يُعتبر دليلاً على أنّ الكلمة تُجمع وفق قاعدةٍ مختلفة، ممّا يعزّز موقفه.

4- استخدم سيبويه أمثلةً أخرى من اللغة العربيّة تدعم فكرته حول كفيّة اشتقاق الكلمات، حيث يُظهر أنّ هناك كلماتٍ أخرى تُجمع بنفس الطّريقة، ممّا يعطي مصداقيّة لنموذجه اللغويّ.

ثانياً: الآراء الصّوتيّة التي خالف فيها ابن عصفور سيبويه واتّفق فيها مع اللّغويين:

1- (مصابب) في جمع (مُصيبة)

قال ابن عصفور: "وأما مصابب في جمع مُصيبة فكان القياس فيها "مصاوب"، على ما بيّين في باب القلب. فإنّما أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أولٍ شذوذاً، فتكون مثل أقانيم في جمع أقوام وهو مذهب الرّجّاج - وإمّا أن يكونوا غلطوا فشبهوا ياء مُصيبة، وإن كانت عيناً، بالياء الزائدة في نحو صحيفة، فقالوا: مصابب، كما قالوا: صحائف. وهو مذهب سيبويه. والأوّل أقيس عندي؛ لأنّه قد ثبت له نظير. وهو أقانيم"⁴⁷.

وقال أيضاً: "فتقول في جمع مقول: "مقاول"، وفي جمع مقام: "مقاوم"، وفي جمع معيشة: "معاش"، إلّا لفظة واحدة شذت فيها العرب - وهي مُصيبة - قالوا في جمعها: "مصائب" فهمزوا العين، وكان ينبغي أن يُقال في جمعها "مصاوب"؛ لأنها من ذوات الواو، ووجه إبدالهم من العين همزة أنّهم شبهوا الياء في "مُصيبة" لسكونها وانكسار ما قبلها، بالياء الزائدة في مثل صحيفة. فكما قالوا في صحيفة: صحائف، كذلك قالوا في مُصيبة: مصائب. هذا مذهب سيبويه، ومذهب الرّجّاج أنهم قالوا "مصاوب"، ثمّ أبدلوا من الواو المكسورة همزة تشبيهاً لها، حشواً، بها في أول الكلام. وقد تقدّم في البذل ترجيح مذهب الرّجّاج على مذهب سيبويه"⁴⁸.

⁴⁴ ينظر: المنصف: 99/2.

⁴⁵ ينظر: شرح الشافية للرّضي: 31/1.

⁴⁶ ينظر: الممتع في التصريف: 331.

⁴⁷ (الممتع في التصريف: 225).

⁴⁸ (الممتع في التصريف: 326).



يستعرض ابن عصفور في هذه النصوص مسألة جمع "مُصيبة" إلى "مَصائب"، وأصل الخلاف يدور حول فهم كيفية تصرف العرب مع أصل الكلمة عند الجمع. ويحلل سبب هذه الصيغة المخالفة للقياس، بناءً على اختلاف آراء اللغويين بين مذهب سيبويه ومذهب الزجاج.

1- مذهب سيبويه: يرى أن الإعلال هنا من باب التوهم، " فأما قولهم مَصَائِبُ فَإِنَّهُ غَلَطَ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ مُصِيبَةً فَعِيلَةٌ وَإِنَّمَا هِيَ مُفَعَّلَةٌ. وَقَدْ قَالُوا: مَصَاوِبُ... وَقَالُوا: مُصِيبَةٌ وَمَصَائِبُ، فَهَمْزُهَا وَسَبَّوْهَا حَيْثُ سَكَنَتْ بِصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ"⁴⁹، فيريد أن يقول إن مبنى (مُصيبة) في ظاهره يشبه مبنى (صَحيفة)، مما يؤهم أنهما من باب واحد؛ فَحَمَلُوا الْعَرَبُ (مُصِيبَةً) عَلَى (صَحِيفَةٍ)؛ فَقَالُوا (مَصَائِبُ) كَمَا قَالُوا (صَحَائِفُ)، مَعَ أَنَّهُمَا مِنْ بَابَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ،⁵⁰ فَهَمْزُوا وَآو (مَصَاوِبُ) عَلَى سَبِيلِ التَّوْهَمِ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ (مَصَائِبُ) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ.

2- مذهب الزَّجَّاج: يقول الزَّجَّاج: "قَدْ أَجْمَعَ النَّحَاةُ عَلَى أَنَّهُمْ حَكَّوْا مَصَائِبَ فِي جَمْعِ مُصِيبَةٍ، بِالْهَمْزِ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْإِخْتِيَارَ مَصَاوِبُ، وَهَذِهِ عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّاذِّ، أَغْنَى مَصَائِبُ، وَهَذَا عِنْدِي إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِ الْمَكْسُورَةِ، كَمَا قَالُوا فِي وَسَادَةٍ: إِسَادَةٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْبَدَلُ فِي الْمَكْسُورَةِ يَقَعُ أَوَّلًا كَمَا يَقَعُ فِي الْمَضْمُومَةِ، نَحْوُ (أَقْتَتَ)، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْوَقْتِ، وَالْمَضْمُومَةُ تُبَدَّلُ فِي غَيْرِ أَوَّلٍ نَحْوَ إِدْوَرَّ، يَقُولُونَ إِدْوُ، فَحَمَلُوا الْمَكْسُورَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا فَسَّرَ ذَلِكَ غَيْرِي، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ خَطَأً، إِذْ نَطَقَتْ بِهِ الْعَرَبُ وَكَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْبَدَلِ الَّذِي إِنَّمَا يُتَّبَعُ فِيهِ السَّمَاعُ، وَلَا يُجْعَلُ قِيَاسًا مُسْتَمَرًّا"⁵¹

فيرى الزَّجَّاجُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تُخْطِئْ، بَلْ أَجْرُوا نَوْعًا مِنَ الْإِبْدَالِ الصَّوْتِيِّ، حَيْثُ اسْتَبَدَلَتْ الْوَائُ الْمَكْسُورَةُ بِهَمْزَةٍ، كَمَا يَحْدُثُ فِي بَعْضِ الْأَفْظَاءِ مِثْلَ "إِسَادَةٍ" بِدَلًّا مِنْ "وَسَادَةٍ"، وَهُوَ يُشَبِّهُ مَا يَجْرِي فِي الْكَلِمَاتِ الَّتِي يُبَدَّلُ فِيهَا الْحَرْفُ الْمَضْمُومُ إِلَى هَمْزَةٍ كَمَا فِي "أَقْتَتَ" الْمَأْخُودَةُ مِنْ "وَقْتٍ"، وَيُؤَكِّدُ الزَّجَّاجُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا فَسَّرَ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ قَبْلَهُ، وَيَرَى أَنَّ تَفْسِيرَهُ أَحْسَنُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْعَرَبَ أَخْطَأُوا فِي جَمْعِ (مُصِيبَةٍ) عَلَى (مَصَائِبُ)، طَالَمَا أَنَّ الْعَرَبَ نَطَقَتْ بِهَا وَلَهَا وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ لَوْجُودِ نَظَائِرِهَا فِي اللُّغَةِ، حَتَّى لَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ النِّظَائِرُ هِيَ الْقِيَاسُ الْأَمْتَلُ.

وبحسب النص السابق الذي نقلته من الممتع في التصريف⁵²، فقد رجَّح ابن عصفور مذهب الزَّجَّاجِ، لأسباب استقصيتها من نصه، وهي:

1- يرى ابن عصفور أن إبدال الواو المكسورة بهَمْزَةٍ له نظائر لغويةً مشابهةً، مثل قولهم: أَقَائِمُ فِي جَمْعِ أَقْوَامٍ.

2- ربَّما فكرةُ التَّوْهَمِ اللُّغَوِيِّ، الَّتِي أُسْتَدِلَّ بِهَا سِيبَوِيهِ، لَمْ تَتَّفَقْ مَعَ الْمَنْهَجِ الَّذِي يَتَّبَعُهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي تَقْعِيدِهِ لِلْقَوَاعِدِ، وَالْقِيَاسُ الَّذِي أُسْتَدِلَّ بِهِ الزَّجَّاجُ فِي تَخْرِيجِ الصِّغَةِ هُوَ الْأَدَقُّ فِي التَّقْعِيدِ عِنْدَ ابْنِ عَصْفُورٍ.

وترى الباحثة أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوِيهِ فِي تَفْسِيرِ سَبَبِ جَمْعِ (مُصِيبَةٍ) عَلَى (مَصَائِبُ) بِدَلًّا مِنْ (مَصَاوِبُ)، هُوَ الْأَدَقُّ لُغَوِيًّا؛ لِلْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

1- لِأَنَّهُ يَجْرِي وَفْقَ الْقَوَاعِدِ الصَّوْتِيَةِ الْقِيَاسِيَةِ؛ فَكَلِمَةُ (مُصِيبَةٍ) أَصْلُهَا الثَّلَاثِي هُوَ (صَوْبُ)، حَيْثُ الْعَيْنُ وَآوُ، وَعِنْدَ جَمْعِهَا، كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُصْبِحَ (مَصَاوِبُ)، لَكِنْ الْعَرَبُ قَلَّبُوا الْوَائِ هَمْزَةً، فَقَالُوا (مَصَائِبُ)، وَهُوَ إِعْلَالٌ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ؛ فَالْمَنَاحُ الصَّوْتِيُّ الْمُنَاسِبُ لِقَلْبِ الْوَائِ إِلَى هَمْزَةٍ غِي مُتَوَفَّرٌ فِي الصِّغَةِ، وَالتَّقْطِيعُ الصَّوْتِيُّ لَهَا يَوْضَحُ ذَلِكَ.

مَصَاوِبُ = مَ / صَ / وَ / بَ.

⁴⁹ (الكتاب: 356/4).

⁵⁰ (ينظر: التَّوْهَمُ أَوْ الْقِيَاسُ الْخَاطِئُ فِي الدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ عِنْدَ الْعَرَبِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، بحث/مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، محمد

عبدو فلفل/148).

⁵¹ (معاني القرآن للزَّجَّاج: 321/2-322).

⁵² (ينظر: البحث ص: 13، هامش 46، 47).



فالهمزة في (مَصَائِب) منقلبة عن واو ، فالأصل مَصَاوِب، فتوهم العرب في النطق القائم على الأصل الصوتي للكلمة بدلاً من تأثيرات صوتية قد تكون غير منتظمة.

2- اتفاق أغلب اللغويين مع مذهب سيبويه⁵³، يجعل له الحجة فيما ذهب إليه، ومن ذلك قول ابن جني في الخصائص في باب اغلاط العرب: "ومن ذلك همزهم مَصَائِب، وهو غلطٌ منهم، وذلك أنهم شَبَّهوا مَصِيبَةً بصحيفة، فكما همزوا صَحَائِفَ همزوا أيضاً مَصَائِبَ، وليست ياءٌ مَصِيبَةٍ زائدةً كياءِ صحيفة، لأنها عينٌ ومنقلبةٌ عن واو، هي العينُ الأصلية. وأصلها مصوبة؛ لأنها اسمُ الفاعلِ من أصاب، كما أن أصلَ مقيمةٍ مقومةٌ، وأصلَ مريدةٍ مروّدةٌ، فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فانقلبت الواو ياءً، على ما ترى. وجمعها القياسيُّ مَصَاوِبُ"⁵⁴.

3- إن سيبويه، في كلامه عن العرب، استعمل مصطلح الغلط، بقوله: "فأما قولهم مَصَائِبُ فَإِنَّهُ غَلَطَ مِنْهُمْ"، بينما استعمل الرَّجَاجَ مصطلح الخطأ، بقوله: "وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ خَطَأً" كما هو موضح في النصوص السابقة، "وَالْغَلَطُ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غير مَوْضِعِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَوَابًا فِي نَفْسِهِ وَالْخَطَأُ لَا يَكُونُ صَوَابًا عَلَى وَجْهِ... فَالْخَطَأُ مَا كَانَ الصَّوَابُ خِلَافَهُ وَلَيْسَ الْغَلَطُ مَا يَكُونُ الصَّوَابَ خِلَافَهُ بَلْ هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غير مَوْضِعِهِ"⁵⁵ وعليه فسيبويه لم يُخطئ العرب في قولهم، بل قال: " فَإِنَّهُ غَلَطَ مِنْهُمْ، وذلك أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ مُصِيبَةً فَعِيلَةٌ فَهَمَزُوهَا وَشَبَّهُوهَا حَيْثُ سَكَنْتَ بِصَحِيفَةٍ". والوهمُ خطأ قريبٌ محتمل، أما الخطأ فهو بعيدٌ جَلًّا، أي أنه قد يحدث بسبب السهو أو الغفلة دون قصد، بينما الخطأ هو بعيدٌ وجَلًّا، أي أكثرُ جسامَةً وأقلُّ احتمالاً للوقوع دون تعمّد⁵⁶.

2- إدغام الفاء في الباء : لم يجوّز سيبويه إدغام الفاء في الباء وجوّز العكس، يقول سيبويه:
"والفاء لا تُدْغَمُ في الباءِ لأنها من باطن الشَّفَةِ السُّفْلَى وأطرافِ الثَّنَائِيَا العُلَى وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثَّنَائِيَا مخرجَ الثَّاءِ؛ وإنما أصلُ الإدغامِ في حروفِ الفم واللسانِ لأنها أكثرُ الحروفِ، فلما صارت مضارعةً للثَّاءِ لم تُدْغَمُ في حرفٍ من حروفِ الطَّرَفَيْنِ، كما أَنَّ الثَّاءَ لا تُدْغَمُ فِيهِ، وذلك قولك: "أعرفُ بِدَرَأٍ". والباءُ قد تُدْغَمُ في الفاءِ للتقاربِ، ولأنَّها قد ضارعت الفاءَ فقويت على ذلك لكثرة الإدغامِ في حروفِ الفم؛ وذلك قولك: "ذَهَبَ فِي"⁵⁷

ودليلُ سيبويه على امتناع إدغامِ الفاءِ في الباءِ، هو الدليلُ القياسيُّ بحملِ الفاءِ على مضارعِ الثَّاءِ، فالفاءُ هنا قد شابهتِ الثَّاءَ وقاربتِ الباءَ، ولما كانت الأصواتُ عند سيبويه تُدْغَمُ مع ما يُقاربُها، فإنَّها تُحْمَلُ على ما يضارعُها، لذلك لا تُدْغَمُ الباءُ في الفاءِ حملاً على الثَّاءِ التي لا تُدْغَمُ في الباءِ أيضاً، لأنها قد باعدتها في المخرجِ، وقد تبعه اللغويون في عدم تجويز هذا الإدغام⁵⁸، غير أن ابن عصفور جَوّز إدغامِ الفاءِ في الباءِ، متبعاً في ذلك الكوفيين الذين خالفوا هذا المنع وأجازوا هذا الإدغام، مستندين إلى التقارب الصوتي بين الصوتين وهو ما تؤيده الدراسات الصوتية الحديثة⁵⁹. ومن ذلك إدغامُ الكسائيِّ وحده الفاءِ من: "نَحْصِفُ بِهِمْ"⁶⁰ في الباءِ. وقد تقدّم أنها من الحروفِ التي لا تُدْغَمُ في مقاربها، ولا يُحفظ ذلك من كلامهم، وهو مع

⁵³ (ينظر عل سبيل المثال: الحجة 132/3، والتبصرة: 897/2، واللباب : 411/2، والارتشاف 261/1).

⁵⁴ (الخصائص: 280/3).

⁵⁵ (الفروق اللغوية للعسكري: 55/ 1).

⁵⁶ (الروم عند رواة الحديث حقيقته وأنواعه وأحكامه، أنس جاعد: 7).

⁵⁷ (الكتاب: 448).

⁵⁸ (ينظر: المقتضب: 1 / 212، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 10/146، وينظر: الممتع في التصريف: 2/709، وينظر:

شرح الشافية للرضي: 270/3).

⁵⁹ (ينظر: المتشابهات والمتغيرات في الإدغام عند سيبويه، بحث، أ.د نافع علوان – م.م عزيز عبد الحميد عزيز، مجلة جامعة

تكريت للعلوم الإنسانية: 174-175).

⁶⁰ (سيا: 9)



ذلك ضعيف في القياس لما فيه من إذهاب التقسّي الذي في الفاء⁶¹، وقال الزمخشري في هذه القراءة "إنها ليست بقوة"⁶²، وعدّ ابن يعيش الإدغام في هذه القراءة شاذاً⁶³، في حين عدّه ابن عصفور من القياس الضعيف، ودليل الكسائي في إدغام الفاء في الباء أنّهما "اشتركا في المخرج من الشفة، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما، والباء حرف قويّ للشدة التي فيه والجر، والفاء أضعف من الباء للهمس الذي فيها والرّخاوة، فإذا أدغمت نُقلت الحرف إلى ما هو أقوى منه"⁶⁴. وبالنظر إلى المثال الذي قدّمه سيبويه: "أعرف بدرأ"، نجد بيئة صوتية مناسبة للإدغام، حيث جاءت الفاء ساكنة بعد باء متحركة، ومخرج الفاء قريب من مخرج الباء، وهذا ما اعتمدته الكسائي في جواز الإدغام، إلا أنّ التأليف الذي انمازت به الفاء كان سبباً في منع إدغامها بالباء، هذا إلى جانب تقاربها من الثاء في بعض السمات الصوتية، فهذه الخصائص منحها حصانة من القلب إلى باء، وبالتالي امتنع إدغامها في الباء، وهو ما يمكن تفسيره ضمن ما يُعرف بـ "الفضيلة الصوتية"، حيث تمتلك بعض الحروف ميزات تحول دون تغييرها بسهولة في سياقات معينة. وهذا يعكس مدى عمق فهم سيبويه للعلاقات بين الأصوات، ودقة تحليله لما يمنع الإدغام أو يجوّزه.

3 - إبدال النون من الهمزة:

"وزعم بعض النحويين أنّ النون في "فَعْلَان" الذي مؤنّثه "فَعْلَى" بدل من الهمزة، واستدلوا على ذلك بأنّهما قد تشابها - أعني فَعْلَان وفَعْلَاء - في العدد والتوافق في الحركات والسكنات والزيادتين في الآخر، وأنّ المذكر [في البابين] بخلاف المؤنّث، وأنّك تقول في جمع سكران: سَكَرَى، كما تقول في جمع صحراء: صَحَارَى، والصحيح أنها ليست ببدل؛ إذ لم يدغ إلى الخروج عن الظاهر داع؛ لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنّث، أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنّثاً بالهمزة. وأمّا جمعهم "فَعْلَان" على "فَعْلَى" فللشبه الذي بينه وبين "فَعْلَاء" فيما ذكر⁶⁵ وأما جمعهم "فَعْلَان" على "فَعْلَى" فللشبه الذي بينه وبين "فَعْلَاء" فيما ذكر وقصد ابن عصفور بقوله "وزعم بعض النحويين" سيبويه، لأنّه جاء في الكتاب على لسان سيبويه قوله: "والنون تكون بدلاً من الهمزة في فَعْلَان فعلى"⁶⁶.

والنون تكون بدلاً من الهمزة في فَعْلَان وقال أيضاً في باب ما لحقته نون بعد ألف، نحو: والنون تكون بدلاً من الهمزة في فَعْلَان وقال أيضاً في باب ما لحقته نون بعد ألف، نحو: "عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباها. وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كالف حمراء، لأنها على مثالها في عدّة الحروف والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أنّ حمراء لم تؤنّث على بناء المذكر. ولمؤنّث سكران بناءً على حدّة كما كان لمذكر حمراء بناءً على حدّة، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشباهاها فيما ذكرت لك أجري مجراها"⁶⁷. فأصل الخلاف بين ابن عصفور وسيبويه في مسألة النون في "فَعْلَان" الذي مؤنّثه "فَعْلَى" يكمن في تفسير العلاقة بين النون والهمزة في هذا البناء، ويمكننا تفسير مذهبهم وفق ما ذكره بما يأتي:

1- مذهب سيبويه قائم على الإبدال الصوتي؛ إذ يرى أنّ النون في "فَعْلَان" هي بدل من الهمزة في "فَعْلَاء"، مستدلاً على ذلك بالتشابه بين الصيغتين في عدد الحروف، والحركات والسكون، والزيادتين في الآخر،

⁶¹ (المتع في التصريف: 455-456).

⁶² (الكشاف: 869).

⁶³ (ينظر: شرح المفصل 10 / 146، 147).

⁶⁴ (الكشف 1 / 156).

⁶⁵ (المتع في التصريف: 262).

⁶⁶ (الكتاب: 240/4).

⁶⁷ (الكتاب: 3/ 215-216).



بالإضافة إلى التشابه في الجمع مثل "سَكَارَى" و"صَحَارَى". كما أنَّ جمع "سَكَرَانَ" يأتي على "سَكَارَى"، مثل جمع "صحراء" الذي يأتي على "صحارَى"، مما يعزز فكرة الإبدال عنده.

2- مذهب ابن عصفور، يرفض فكرة الإبدال، مؤكداً أنَّ هذا التشابه لا يستلزم أن تكون النون بديلة عن الهمزة، إذ لا يوجد داع للخروج عن الظاهر. كما يوضح أنَّ جمع "فَعْلَان" على "فَعَالَى" ليس بسبب كون النون بديلة عن الهمزة، بل بسبب التشابه بينه وبين "فَعْلَاء" في الصفات المذكورة. فسيبويه يعتمد على التشابه النبوي بين "فَعْلَان" و"فَعْلَاء"، ويرى أنَّ النون جاءت بدلاً عن الهمزة بسبب هذا التشابه، أما ابن عصفور فيرفض فكرة الإبدال، ويؤكد أنَّ التشابه لا يكفي ليكون هناك تغيير صوتي، وتحليل ابن عصفور هنا يعكس منهجاً النقدي القائم على المنطق الجدلي في تنفيذ الآراء، ويحرص على تقديم تفسير قائم على السماع والقياس والإجماع، وهي الأسس التي اعتمدها في منهجه، وهذا ما استقرَّه الباحث بعد قراءتها المتأنية لكتابه.

ويقدِّم ابن منظور في (لسان العرب) تفسيراً صوتياً يُستدلُّ من خلاله على ترجُّح مذهب سيبويه، يقول ابن منظور:

"فذهب بعضهم إلى أن النون في فَعْلَان فعلى بدل من همزة فعلاء، وإنما دعاهم إلى القول بذلك أشياء: منها أنَّ الوزن في الحركة والسكون في فَعْلَان وفعلَى واحد، وأنَّ في آخر فَعْلَان زائدتان زيدتا معاً والأولى منهما ألفت ساكنة، كما أن فَعْلَان كذلك، ومنها أن مؤنث فَعْلَان على غير بنائها، ومنها أن آخر فعلاء همزة التأنيث كما أن آخر فَعْلَان نوناً تكون في فعلن نحو قمنا وقعدن علامة تأنيث، فلما أشبهت الهمزة النون هذا الاشتباه وتقاربنا هذا التقارب، لم يخلُ أن تكونا أصليتين كل واحدة منهما قائمة غير مبدلة من صاحبها، أو تكون إحداها منقلبة عن الأخرى، فالذي يدلُّ على أنهما ليستا بأصليين بل النون بدل من الهمزة قولهم في صنعاء وبهراء، يدلُّ على أنها في باب فَعْلَان فعلى بدل همزة فعلاء، وقد يُضاف إليه مقولهم في جمع إنسان أناسي وفي ضر بان ضرابي، فجرى هذا مجرى قولهم صلفاء وصلافي وخبراء وخباري، فردَّهم النون في إنسان وضر بان ياء في ضرابي وأناسي، وردَّهم همزة خبراء وصلفاء ياء، يدلُّ على أن الموضع للهمزة، وأن النون داخله عليها." ⁶⁸

فعضد ابن منظور مذهب سيبويه من خلال تحليلات صوتية وصرفية دقيقة استند فيها إلى مظاهر لغوية واقعية، وبيّن فيها أن النون في "فَعْلَان" يمكن أن تكون بدلاً عن الهمزة في "فَعْلَاء"، مستنداً إلى عدة حجج قوية، وهي

1- التقارب الصوتي والوظيفي بين الهمزة والنون، حيث تمثل الهمزة في "فَعْلَى" علامة تأنيث، كما أنَّ النون في "فَعْلَان" قد تكون كذلك كما في "قُمْن" و"قَعْدَن"، مما يؤدي إلى اشتباههما وتقاربهما.

2- القياس على "بَهْرَانِي" و"صَنْعَانِي"، يرى ابن منظور أن بعض الكلمات التي تنتهي بالهمزة في صيغة "فَعْلَى"، مثل "بَهْرَاء" و"صَنْعَاء"، تتحول عند النسبة إلى "بَهْرَانِي" و"صَنْعَانِي"، حيث يتم استبدال الهمزة بالنون، وهذا التحول يدعم فكرة أن النون قد تكون بديلة عن الهمزة في بعض السياقات اللغوية.

3- القياس على "أناسي" و"ظرابي"، في الجمع، نجد أنَّ "إنسان" يجمع على "أناسي"، و"ظربان" يجمع على "ظرابي"، حيث يتم استبدال النون بياء، وهذا الاستبدال يشير إلى أن النون ليست أصلية، بل قد تكون داخلية على الكلمة، مما يعزز فكرة أن النون في "فَعْلَان" قد تكون بديلة عن الهمزة في "فَعْلَى".

⁶⁸ (لسان العرب 448/13).



4- الخلاف في أصوات بين الشدة والرخاوة :

قسم ابن عصفور الأصوات على شديدة، ورخوة، وبين الشديدة والرخوة ، فقال: "وتنقسم أيضًا إلى شديدة، ورخوة، وبين الشدة والرخاوة"⁶⁹ ، وبعد أن ذكر صفة الشدة والرخاوة شرع بذكر صفة بين الشدة والرخاوة، وقال في تعريفه للصوت الذي يتميز بها:

"هو الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف، ولكن يعرض له أعراض توجب خروج الصوت، بإتصاله بغير مواضعها"⁷⁰، وذكر عدد أصواتها قائلاً:

"والتي بين الشدة والرخوة أيضًا ثمانية أحرف يجمعها "لم يروغنا"⁷¹ ، فهي عنده (العين، واللام، والنون، والميم، والراء، والواو، والألف، والياء).

أما سيبويه فلم يقدم تعريفًا واضحًا للصفة التي تتوسط بين الشدة والرخاوة، لكنه أشار إلى مجموعة من الأصوات التي تمتلك هذه الخاصية وهي عنده لا تتمتع بالشدة المطلقة، كما أنها ليست رخوةً بالكامل، بل تجمع بين الصفتين بدرجات متفاوتة، وهي: العين، واللام، والنون، والميم، والراء⁷² ، فعددها عنده خمسة أصوات، ، وقد وصف العين مباشرة بهذه الصفة، فقال: "أما العين فبين الرخوة والشدة"⁷³، وأما اللام والنون والميم والراء فقد وصف كلاً منها بشيء قريب من هذا، إذ ذهب إلى أنها أصوات شديدة لكن الصوت يجري معها؛ إذ تحمل بعض صفات الشدة، لكنها لا تقطع الصوت تمامًا مثل الأصوات الشديدة ، مما يترك مجالاً لجريان الصوت بدرجات متفاوتة⁽⁷⁴⁾.

ويبدو أن ابن عصفور يختلف مع سيبويه في عدد الأصوات المتوسطة، فهي عنده ثمانية أصوات، وعند سيبويه خمسة أصوات، إذ أبعاد أصوات المد واللين عنها، أما ابن عصفور فقد جعل هذه الأصوات منها، وقد صنع ابن عصفور صنيع المبرد في ذلك، إذ وسع الأخير دائرة هذه الأصوات، فيقول:

"وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة والشدة، هي شديدة في الأصل وإنما يجري فيها النفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة، كالعين...، وكالنون...، وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت للينها، ومنها الراء، وهي شديدة ولكنها حرف ترجيع، إنما يجري فيها الصوت لما فيها من التكرير"⁷⁵.

وقد ذهب ابن جني إلى ما ذهب إليه المبرد، فعد الأصوات التي بين الشدة والرخاوة ثمانية أيضًا، قائلاً: "والحروف التي بين الشدة والرخاوة ثمانية أيضًا، وهي الألف والعين والياء واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، ويجمعها في اللفظ لم يروغنا"⁷⁶.

وقد فسّر الدكتور غانم قدوري الحمد إخراج سيبويه لأصوات المد (الواو، والياء، والألف) من الأصوات المتوسطة؛ نظرًا لاتساع مخرجها وعدم وجود عائق أثناء النطق بها، مما يجعلها أصواتًا دائبة، أما إذا تميز صوتا الواو والياء بوضوح مخرجهما واستقلاله، فحينئذ يمكن تصنيفهما ضمن الأصوات الرخوة⁷⁷.

وخلاصة القول في ذلك، إن الخلاف بين اللغويين حول الأصوات التي تقع بين الشدة والرخاوة يعود إلى اختلاف المعايير الصوتية المعتمدة في التصنيف، منها جريان الصوت، وقوة الضغط الهوائي، وتأثير المجاورات الصوتية. لذلك اختلف العلماء في تحديد الحد الفاصل بين الأصوات الشديدة والرخوة، مما أدى

⁶⁹ (المنتع في التصريف: 426.

⁷⁰ (المنتع في التصريف: 426-427.

⁷¹ (المنتع في التصريف: 426.

⁷² ينظر: الكتاب 435/4.

⁷³ الكتاب: 435/4.

⁷⁴ ينظر : الأصوات اللغوية 77، والتعليل الصوتي عند العرب 131.

⁷⁵ (المقتضب 196/1.

⁷⁶ (سر صناعة الإعراب 61/1.

⁷⁷ (ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية 115.



إلى التفاوت في عدد الأصوات المتوسط، كذلك اتساع مخرج الصوت قد يؤثر في ذلك، كما في حالة أصوات المدّ واللين (الألف، الواو، الياء). فسيبويه استبعدهما من الفئة المتوسطة بسبب اتساع مخرجها وعدم وجود عائق أثناء النطق بها، بينما اعتبرها ابن عصفور والمبرد ضمن الأصوات المتوسطة لأن الصوت يجري فيها بشكل متوازن بين الشدة والرخاوة.

5-الخلاف في الأصوات الفرعية غير المستحسنة:

الصوت الفرعي هو الصوت الأصلي الذي تتغير صفة من صفاته الصوتية، أو ينتقل مخرجه إلى مخرج صوت مجاور له⁽⁷⁸⁾ وتتحول بعض الأصوات الأصلية إلى فرعية نتيجة لعوامل صوتية ولغوية، أبرزها تأثير لهجات القبائل التي تنتج أصواتاً فرعية كالألف الإمالة وهمزة بين بين بفعل البيئة الصوتية. كما أن التفاعل بين الحروف، كالمهموس والمجهور، يؤدي إلى تغيير صفاتها، مثل تحول الصاد إلى زاي في "مزدّر"، نتيجة اشتراكها مع الدال في المخرج. كذلك تسهم اللكنة الأعجمية في إدخال أصوات غير عربية، كما في "طالب" بدل "طالب"، مما يعكس أثر اللغات المجاورة في تشكيل النظام الصوتي العربي⁽⁷⁹⁾.

ويعد سيبويه أول من قسم أصوات العربية إلى أصول وفروع، فقد ذكر أربعة عشر صوتاً وقال بأنها فرعية، وصنفها على قسمين، مستحسنة: "كثيرة يؤخذ بها وتُسَحَّسُن في قراءة القرآن والأشعار"⁸⁰. وهي ستة أصوات: "النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي ثمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، والألف الثقيلة، يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة"⁸¹. والقسم الثاني: "غير مُسَحَّسَة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تُسَحَّسُن في قراءة القرآن ولا الشعر، وهي ثمانية أحرف: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والصاد الضعيفة، والصاد التي كالشين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء"⁸².

وقد اختلف اللغويون في الأصوات الفرعية من حيث العدد، والتمييز بينها من حيث النطق، وما يهونها في موضوع البحث الاختلاف في غير المستحسنة منها؛ فقد امتنع بعض اللغويين القدامى عن تناول هذه الأصوات أو التمثيل لها، إما لانصراف الاستعمال الفصيح عنها، أو لضعف حضورها في التداول اللغوي الموثوق، أو لارتباطها ببيئات لهجية غير معيارية، لذا لم تكن محلّ عناية لديهم من حيث الوصف أو التمثيل أو التقعيد، ويعد سيبويه من أوائل من تجنبوا تمثيل هذه الأصوات في مؤلفه، فلم يُفرد لها موضعاً صريحاً، وإن كان قد ألمح إلى وجودها، وكذلك ابن جني في (سر صناعة الإعراب)⁸³، حيث صرح قائلاً: "وفي شرح أحوالها طول، فتركناه لذلك، لا سيما وليست الحاجة إليها كهذه، إلا أن المُشَافَهَة تأتي عليها، وتوضّح لك حالها"⁸⁴.

أما ابن عصفور، فقد تناول هذه الأصوات إشارة وتنبهياً، وعدّها من الفروع غير المستحسنة التي لا توجد إلا في لغات ضعيفة. ومثل لها "فروع غير مُستحسنة، ولا مأخوذة بها في القرآن ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلا في لغة ضعيفة مردولة. وهي: الكاف التي كالجيم: ...، يقولون في كمل: جمل. وهي كثيرة في عوام أهل بغداد. والجيم التي كالكاف: وهي بمنزلة ذلك، فيقولون في "رجل": ركل، فيقرّبونها من الكاف. والجيم [التي]

(78) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، 172.

(79) ينظر: شرح المفصل 10: 127، همع الهوامع 20: 230، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد 172. جهود الكوفيين في علم الأصوات. 39.

(80) الكتاب: 432/4.

(81) الكتاب: 432/4.

(82) الكتاب: 432/4.

(83) ينظر: المستحسن وغير المستحسن في فروع أصوات العربية، ياسر الملاح، مجلة جامعة بيت لحم، العدد 9، 1992: 76.

(84) سر صناعة الإعراب/ 57/1.



كالشين: نحو: اَشْتَمَعُوا وَأَشْدَر، يَرِيدُونَ: اجْتَمَعُوا وَأَجْدَر. والطاء التي كالتاء: نحو: "تَال" تريد: طَال. وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيرًا؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة. فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها. والصاد الضعيفة: يقولون في "اَثْرُدْ لَهُ": اَضْرُدْ لَهُ. يُقَرِّبُونَ الثاء من الصاد. وكأن ذلك في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الصاد. فإذا تكلفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والصاد التي كالسين: نحو: "سائر" في صائر. قُرِبَتْ منها؛ لأن الصاد والسين من مخرج واحد والباء التي كالفاء: وهي كثيرة في لغة الفُرس وغيرهم من العجم. وهي على لفظين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس نحو: بَلَح وبِرطِيل. والطاء التي كالتاء: يقولون في "ظالم": ظالم. وكأن الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغتهم⁸⁵

شكرًا على هذه الفقرة الغنية بالمضمون! إليك الآن **نسخة منقحة** مع **الشذات وتحريك أواخر الكلمات فقط**، كما طلبت، وبأسلوب أكاديمي واضح:

وبالموازنة بين ما ذكره سيبويه، وما ذكره ابن عصفور في ظاهرة (الفروع غير المستحسنة)، نجد سيبويه قد اعتبرها ثمانية أصوات خارجة عن الفصح، لا يُستحسن النطق بها في القرآن أو الشعر، معتمدًا على معيار اللغة العربية المعيارية. أما ابن عصفور، فوسّع دائرة الدراسة وأكد وجود تسعة أصوات منحرفة تظهر في لهجات ضعيفة متأثرة بالعجم، مع تقديمه أمثلة تطبيقية. وهذه الموازنة تُسلط الضوء على التوازن بين معيارية اللغة وواقع التنوع الصوتي.

فمذهب سيبويه، ومن تبعه، أن الصوت المعروف بـ (الجيم التي كالكاف) و (الكاف التي بين الجيم والكاف) يُعد في الأصل صوتًا واحدًا منحرفًا، يشترك في صفاته الصوتية، لكنه يختلف في الجذر الصوتي؛ فإحدهما أصلها الجيم، والأخرى أصلها الكاف، غير أن نطقهما يلتقي عند صورة صوتية واحدة متوسطة بين الحرفين، ولهذا اعتُبر عندهم صوتًا واحدًا في عدّ الفروع غير المُستحسنة، لا صوتين مستقلين⁽⁸⁶⁾.

أما مذهب ابن عصفور متفقًا بذلك مع ابن دريد وابن جني، يرى أن أصل الجيم التي كالكاف هو الجيم الخالصة ثم طرأ عليها تحول صوتي قربها من الكاف، أما أصل الكاف التي كالجيم هو الكاف ثم قربت من الجيم، ولا يعدو ذلك من تكون لهجات⁸⁷، يقول أبو حيان الأندلسي "وفروعٌ تُستقبح، وهي: كافٌ كجيم، فرغ عن الكاف الخالصة، وهي لغة في اليمن كثيرة، وفي أهل بغداد يقولون في "كمل": "جمل"، وجيمٌ ككاف، فرغ عن الجيم الخالصة، يقولون في "رجل": "ركل"، يُقَرِّبُونَهَا من الكاف. وعدّ سيبويه هذا حرفًا واحدًا، لأن النطق لا يختلف، وراعى ابن جني الأصل، فعَدَّ ذلك حرفين، وتبعه ابن عصفور⁽⁸⁸⁾.

ممتاز! إليك الفقرة التي كتبتها، بعد تنقيحها بأسلوب أكاديمي رصين، مع **الشذات وتحريك أواخر الكلمات فقط**، كما طلبت، لتكون جاهزة للاستخدام في بحثك:

وترى الباحثة أن سبب الخلاف في عدد الأصوات غير المستحسنة بين سيبويه (ثمانية) وابن عصفور (تسعة) يعود إلى اختلاف المنهج بينهما، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

1- سيبويه اعتمد منهجًا تقويميًا صارمًا، قائمًا على السماع من فصحاء العرب، فحصر الأصوات غير المستحسنة في ثمانية فقط، واعتبر بعضها صوتًا واحدًا إذا تشابه النطق، مثل الجيم التي كالكاف، والكاف التي كالجيم.

⁸⁵ (المتع في التصريف: 422-423).

⁽⁸⁶⁾ ينظر: كتاب سيبويه 432:4، وينظر، رأي السيرافي من المصطلح الصوتي عند العلماء العرب، 52، وينظر: شرح الشافية للرضي 257:3.

⁽⁸⁷⁾ ينظر: المتع في التصريف: 422، وينظر جمهرة اللغة: 5/1، وينظر: سر صناعة الإعراب: 57/1-58.

⁽⁸⁸⁾ ارتشاف الضرب، 13/1-14.



- 2- ابنُ عصفور اتَّبعَ منهجًا وصفيًا، متأثرًا باللهجات والبيئة الأندلسية، فعدَّ تسعة أصواتٍ غيرَ مستحسنَةٍ، ميَّزَ بينها بحسبِ أصلها الصوتي ودرجة انحرافها، ومثَّلَ لها بأمثلة تطبيقية من لهجاتٍ ضعيفةٍ أو متأثرةٍ بالعجم.
- 3- الخلافُ بينهما يُعكسُ تباينًا في النظرة إلى معيارية اللغة؛ فسيبويه تمسَّكَ بالنقاء الفصيح، بينما ابنُ عصفور راعى التنوُّع الصوتي في الواقع اللغوي.
- 4- كما أنَّ بعضَ الأصوات التي عدَّها ابنُ عصفور مستقلةً، اعتبرها سيبويه فرعًا من صوتٍ واحدٍ، بناءً على التشابه في الأداء الصوتي، لا الأصل الاشتقاقي.

الخاتمة

- 1- التَّأصيل المنهجي للآراء الصوتية: أظهرَ هذا البحثُ أنَّ سيبويه كان أوَّلَ من وضعَ الأسسَ المنهجيةَ لدراسة الأصوات في اللغة العربية، من خلال تصنيفها إلى أصلية وفرعية، وتحديد صفاتها ومخارجها بدقة. وقد تبَيَّنَ ابنُ عصفور هذه الآراء في كتابه (الممتع الكبير في التصريف)، لكنَّه لم يكتفِ بالتبني، بل مارسَ نقدًا علميًا واعيًا، كشفَ عن فهمٍ عميقٍ لطبيعة الصوت اللغوي.
- 2- منهج سيبويه في دراسة الأصوات: اعتمدَ سيبويه على منهجٍ وصفيٍّ قائمٍ على المشاهدة والسماع، مدعومٍ بالقياس اللغوي، وركَّزَ على الخصائص الصوتية للأصوات من حيث المخارج والصفات، مثل الشدة والرخاوة والجهر والهمس، وصنَّفَ الأصوات إلى أصلية وفرعية، وبيَّنَ ما يُستحسنُ منها وما يُستفحُ، مستندًا إلى معيار الفصاحة والاستعمال القرآني والشعري.
- 3- منهج ابن عصفور في دراسة الأصوات: اتَّبعَ ابنُ عصفور منهجًا تحليليًا نقديًا، يجمعُ بين الوصف والتفسير، ويعتمدُ على السماع والقياس، ويضيفُ إلى ذلك أدواتَ عقلية ومنطقية في تحليل الظواهر الصوتية. وقد تميَّزَ منهجُه بالربط بين الصوت والبنية الصرفية، وبالحرص على التمييز بين القياسي والشاذ، وبين الفصيح واللهجي، ممَّا يدلُّ على استقلاله الفكري ومنهجه الجدلي.
- 4- محاور الاتفاق بينهما:
 - الاتفاق في عددِ المخارج الصوتية (ستة عشرَ مخرجًا).
 - الاتفاق في بعض قواعد الإعلال والإبدال، كقلب الواو ياءً في "فَيْعَل"، ووجوب الإدغام عند النقاء ياءين.
 - في الإعلال في "جاء": رفض ابنُ عصفور فرضية القلب المكاني التي تبناها الخليل، ومالَ إلى تفسير سيبويه القائم على الإعلال الصوتي.
 - في توجيه الأوزان: ناقشَ ابنُ عصفور توجيه وزن "فَيْعَل"، ورفضَ بعض المذاهب، لكنَّه رجَّحَ رأي سيبويه في ضوء القياس.
- 5- محاور الاختلاف بينهما:
 - في الأصوات المتوسطة: وسَّعَ ابنُ عصفور دائرتها لتشمل المدَّ واللين، بينما استبعدَها سيبويه.
 - في الأصوات الفرعية غير المستحسنة: قدَّمَ ابنُ عصفور أمثلةً تطبيقيةً واسعةً، بينما اكتفى سيبويه بالإشارة دون تفصيل.
 - 6- أسباب الاختلاف بينهما:
 - اختلاف في المعايير الصوتية: سيبويه اعتمدَ على معيار الفصاحة والاستعمال القرآني، بينما راعى ابنُ عصفور التنوع اللهجي والبيئي.
 - اختلاف في المنهج: سيبويه وصفيٌّ تقريرِيٌّ، وابنُ عصفور تحليليٌّ نقديٌّ.



- اختلاف في مصادر الاستدلال: سيبويه اعتمد على المشافهة والسماع، بينما أضاف ابن عصفور إليها القياس المنطقي والمقارنة بين اللهجات.
- اختلاف في النظرة إلى اللغة: سيبويه نظر إليها كنظام مغلق، بينما تعامل معها ابن عصفور كنظام قابل للتطور والتأثر بالبيئة.
- 7- الأدلة التي اعتمدها كل منهما:
- سيبويه: اعتمد على السماع من العرب الفصحاء، وعلى الشواهد القرآنية والشعرية، وعلى القياس الصوتي المرتبط بالمخارج والصفات.
- ابن عصفور: اعتمد على السماع والقياس، وأضاف إليها التحليل المنطقي، والمقارنة بين المذاهب، والاستدلال باللهجات، والتطبيق على الأمثلة الواقعية.

المصادر والمراجع:

- أولاً : الكتب :
- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . ابو حيان الاندلسي ، (أثير الدين أبو عبد الله احمد بن يوسف ت 745 هـ) ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى احمد النحاس. ج 1 ، الطبعة الاولى 1404 هـ 1984 م .
- اصوات العربية بين التحول والثبات . د . حسام سعيد النعيمي . دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل . (د . ت) .
- الاصوات اللغوية : د. أبراهيم أنيس : مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة – الطبعة الرابعة – 1971م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، ت 577 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1953 م .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله ، بن علي بن اسحق الصيرمي (ت 541 هـ) ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى زين الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، 1402 هـ - 1982 م .
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه ، الدكتور عادل نذير بيري الحساني ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، ديوان الوقف السني ، بغداد ، ط 1 ، 1430 هـ – 2009 م .
- جمهرة اللغة، لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الازدي البصري (ت 321 هـ) طبعة جديدة بالأوفست مطبعة المثني بغداد. د.ت.
- الحجة في علل القراءات السبع ، الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد ت 377 هـ) ، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح شلبي ومراجعة محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مركز تحقيق البحوث ، 1983م.
- حق التلاوة، حسني الشيخ عثمان، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط 9 .
- الخصائص ، ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي 392 هـ) حققه محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، د. ت. الخصائص : ابو الفتح عثمان بن جني : تحقيق : محمد علي النجار – دار الكتب المصرية. 1371 هـ – 1952 م .
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ط 2، 1428 هـ- 2007 م.



- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب، (ت437هـ)، تحقيق: د. احمد حسن فرحات، دمشق، 1973م.
- سر صناعة الاعراب : ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي 392هـ). تحقيق : مصطفى السقا ومحمد الزفزاف و ابراهيم مصطفى وعبد الله امين . مطبعة مصطفى الحلبي واولاده - مصر . الطبعة الأولى . 1954 م .
- شرح أبيات سيبويه ، السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن المرزبان ، ت 385هـ) ، تحقيق : د. محمد علي الريح هاشم ، راجعه طه عبد الرؤوف سعد ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، مطبعة الفجالة الجديدة ، 1974م .
- شرح المفصل ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي ، ت643هـ) عنيت بطبعه إدارة المطبعة المنيرية ، د. ت .
- شرح شافية ابن الحاجب ، الأستراباذي (رضي الدين ، ت 688هـ) تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، د. ت .
- العين : الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175هـ) . تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي الجزء الاول . مطابع الرسالة - الكويت . 1980 م .
- العين : الخليل بن احمد الفراهيدي (ت 175هـ) . تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي الجزء الاول . مطابع الرسالة - الكويت . 1980 م .
- الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد 406هـ). ضبطه وحققه: حسام الدين القديس. دار الكتب العلمية - بيروت 1401هـ-1981م.
- في اللهجات العربية : د. ابراهيم انيس . مكتبة الانجلو المصرية - الطبعة الرابعة . د. ت.
- الكتاب ، سيبويه ، (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر) تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار القلم ، 1385هـ - 1966م .
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري (أبو القاسم جار الله ، ت 538هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 1983م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي القيسي (أبو محمد بن أبي طالب ، ت 437هـ) ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1974م .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، الجزري (عز الدين ابن الأثير) أعادت طبعه بالأوفسيت : مكتبة المثنى ، بغداد ، د. ت
- لسان العرب ، ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي ، ت711هـ) طبعة مصورة عن بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : محمد الانطاكي . مكتبة دار الشرق بيروت. الطبعة الأولى . 1972 م .
- المدخل إلى علم أصوات العربية ، غانم قدوري الحمد ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط1 ، 1425 هـ - 2004 م .
- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور عبد القادر مرعي العلي الخليل ط1، جامعة مؤتة 1993م.
- معاني القرآن للفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207هـ) تحقيق ومراجعة محمد علي النجار ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1980م
- معاني القرآن واعرابه، الزجاج (ابي اسحاق ابراهيم السري ت311هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1408هـ-1988م).



- المقتضب : المبرد (ابو العباس، ت 285هـ) تحقيق : عبد الخالق عزيمة . عالم الكتب – بيروت . د . ت .
- المقرب، ابن عصفور الأشبيلي، (علي بن مؤمن ت 669هـ)، تحقيق احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، (علي بن مؤمن ت 669هـ)، تحقيق : د . فخر الدين قباوة : منشورات دار الافاق الجديدة – بيروت، 1979 م .
- المنصف شرح ابن جني (أبو الفتح عثمان ت 392 هـ) لكتاب التصريف للمازني (أبو عثمان النحوي البصري ت 249 هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي ، الطبعة الأولى ، 1960 م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، ت 911 هـ) ج 1 ، تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، ود. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية، الكويت ، 1395 هـ – 1975 م .

ثانيًا: الرسائل الجامعية

- دليل القاعدة الصوتية في كتاب سيبويه دراسة في ضوء المنهج الوصفي التحليلي، علياء بشّار جمعة، إشراف الدكتور: عادل نذير بيّري، كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة كربلاء، 2019م.
- ثالثًا: الأبحاث**

- التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثًا، محمد عبدو فلفل، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 59، 2000.
- جهود الكوفيين في علم الأصوات، للدكتور خليل العطية، مجلة كلية الآداب – جامعة البصرة عدد (22) سنة 1991م.
- القياس وتطوره وخصائصه من خلال كتابي المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني وكتاب الممتع لابن عصفور، عادل فرمان امه خان، أ.د عدنان عبد الرحمن حمودي الدوري، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية (9) 26 (2019).
- المتشابهات والمتغيرات في الإدغام عند سيبويه، بحث، أ.د نافع علوان – م.م عزيز عبد الحميد عزيز، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية.
- المستحسن وغير المستحسن في فروع أصوات العربية، ياسر الملاح، مجلة جامعة بيت لحم، العدد 9، 1992.